محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار
المنعقدة يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2015.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة التاسعة لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2014 – 2017 وذلك يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2015 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ **فتحي سلاّوتي** رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة : **يوسف بن عثمان** نائب رئيس الجامعة، **نبيل السويسي** نائب رئيس الجامعة، **أسامة الدشراوي** مدير المصالح المشتركة، **سامي البسطانجي** عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، **لطفي البيتري** عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، **الهادي الطرابلسي** عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، **حاتم الزنزري** مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، **توفيق العلوي** مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، **معز الشفرة** مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، **فتحي دخيل** مدير المعهد العالي للإعلامية، **حليمة محجوبي** مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، **فتحي نقّة** مدير معهد بورقيبة للغات الحية، **أنيس البنزرتي** مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، **عبد الحق بن يونس** مدير معهد البحوث البيطرية بتونس، **سوسن حنتوس** نيابة عن عميد كلية الطب بتونس، **نضال شطورو** نيابة عن مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، **كريم بوقطف** نيابة عن مدير المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس، **وعلي بوعتور** نيابة عن مدير معهد باستور بتونس.

والسيدة والسيد ممثّلا الأساتذة والأساتذة المحاضرين : **عائدة بورتبين** (كلية الطب بتونس) **ومهدي طريفة** (المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس).

والسيّدتان والسيدان ممثلو الأساتذة المساعدين: **لطيفة بوليلة الزغلامي** (المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس)، **إيمان البودالي** (المعهد العالي للإعلامية)، **محمد طه البناني** (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس) **وخالد الصالح** (المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار).

والسيّدان : **خليفة الحرباوي** ممثل الإطار الفني والإداري (جامعة تونس المنار) و**يوسف الحسناوي** ممثل العملة (كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس).

وحضرت عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيدة : **ليلى قلوز** الخبيرة في الجودة.

كما اعتذر عن الحضور السادّة : **رضا بن الشيخ** (ممثل الأساتذة والأساتذة المحاضرين)، **محمد السوسي** (ممثل الأساتذة والأساتذة المحاضرين)، **الطاهر بياحي** (رئيس مدير عام المغازة العامة) **وفارس مبروك** (مدير تنفيذي لمؤسسة "Yunus Social Business").

وقد تغيب عن الحضور السيّدة والسيدان : **سلمى خالد** (ممثلة الأساتذة المساعدين)، **محمد عياض خلفي** (ممثل الطلبة) **وعثمان كحلاني** (ممثل الطلبة).

إفتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحّبا بالحاضرين متمنيا لهم سنة جامعية موفقة ثم ذكّر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط التالية:

. العودة الجامعية وتأمين الفضاءات

. نُقل الطلبة

. المدرّسون المتعاقدون

. إحداث مخابر ووحدات البحث

. متفرقات

I- العودة الجامعية 2016/2015 وتأمين الفضاءات :

طرح رئيس الجامعة مسألة تأمين الفضاءات الجامعية ودعا رؤساء المؤسسات إلى تشريك كل الأطراف لضمان عودة جامعية ناجحة ولتوفير الحماية اللازمة للمنتمين إلى المركب الجامعي فرحات حشاد بالمنار.

كما أكد الحاجة إلى انتداب عملة مكلفين بالحراسة وما يمثله هذا الإجراء من تعقيدات خاصة بعد إلغاء العمل بالمناولة مقترحا النظر في طرق إدماج أعوان حراسة مدرّبين عن طريق مؤسسة "الاتصالية للخدمات" وهي شركة عمومية تملك "اتصالات تونس" 80 بالمائة من أسهمها وتقدم خدمات تأمين وسلامة للمؤسسات.

واعتبر أن تركيز أجهزة مراقبة رقمية في بوابات المركب الجامعي بالمنار هو إجراء ضروري للحد من دخول الغرباء إلى المؤسسات الجامعية ودعا إلى التنسيق مع ممثلي النقابات لتحسيس الأعوان بهذه المسألة، خاصة بعدما تعرضت له السيدة رشيدة بوحليلة أستاذة التعليم العالي بالمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس من إعتداء بالعنف والسلب داخل مقر عملها من طرف مجهولين. وفي هذا الإطار، تلا الأستاذ يوسف بن عثمان على الحاضرين بيانا أعدته الجامعة

حول التنديد بالعنف الذي تعرضت له الزميلة المذكورة والذي يتعرض له مرتادو المركب الجامعي عموما وقد وافق أعضاء المجلس على ما جاء فيه (أنظر البيان المرفق).

واقترح رئيس الجامعة على الحاضرين النظر في إجراء غلق بوابات المركب الجامعي أمام العموم على أن يقتصر الغلق مبدئيا على فترة المساء فوافق أعضاء المجلس على هذا المقترح في انتظار الحصول على ترخيص من السّلط والمصالح المعنية.

وفي إطار الاستعداد للعودة الجامعية 2015-2016 عبّر الحاضرون عن قلقهم إزاء الأوضاع الأمنية في مؤسساتهم مقترحين ما يلي:

- دعم الفضاءات الجامعية بأعوان حراسة مدرّبين للحفاظ على سلامة الطلبة وإطار التدريس والإطار الإداري و العملة.
- تكوين أعوان الحراسة في مؤسسات الجامعة ومراجعة نظام العمل والتأجير وتوفير وسائل الدفاع اللازمة.
- متابعة حصص الدوام الخاصة بأعوان الحراسة عن طريق آلة تسجيل الحضور.
- غلق بوابات المركب الجامعي أمام الغرباء وتركيز أجهزة مراقبة رقمية في المداخل الرئيسية للمؤسسات ودعمها لوجستيا وفنيا وتعيين مكلفين بمتابعتها.
- العناية بنظافة المركب الجامعي من مخلفات أشغال البناء والترميم.
- مراسلة السّلط المعنية قصد القيام بحملة للقضاء على الكلاب السّائبة (في المعهد العالي لعلوم التمريض والمعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس).
- البحث عن حلول جذرية للحد من ظاهرة العنف على المدى البعيد.
- إحداث بطاقات مغناطيسية للطلبة ولمرتادي مخابر البحث.
- تأمين الممر المؤدي إلى المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس والمعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار وتكليف حارس يتولى فتح وغلق هذه البوابة تفاديا لدخول الغرباء وتعبيد وتنوير الطريق المؤدي إلى المعهد.

وفي نفس السياق أعلن رئيس الجامعة أن برنامج تركيز أجهزة المراقبة وانتداب الحراس وتكوينهم وتوزيعهم على مؤسسات الجامعة سيتم بالاتفاق مع جميع الأطراف بعد الدراسة والتشاور وستعمل مصالح الجامعة على توفير الدعم اللازم للمؤسسات التي تشكو نقصا في مواردها في هذا المجال.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار

كما لاحظ أعضاء المجلس وجود نقائص في المعدات والتجهيزات وصعوبات في تأمين التكوين في بعض الاختصاصات وتم اقتراح ما يلي:

- تشفير أوراق الامتحانات بمعرف code-barre لتخفيف العبء على الأساتذة في عملية الإصلاح وتنزيل الأعداد بعد نجاح هذه التجربة في كلية العلوم بتونس وإمكانية تعميمها على بقية المؤسسات للاستفادة منها.
- تدارك النقص في إطار التدريس وحلّ إشكالية تأمين الدروس عن طريق التعاقد بالنسبة لبعض الاختصاصات.
- تحسيس الطلبة والمدرسين للحد من ظاهرة التغيب عن الدروس.

II- المدرسون المتعاقدون:

أشار رئيس الجامعة إلى أن المشاورات الحثيثة بين رئاسة الحكومة ووزارة الإشراف لحل إشكالية تأمين الدروس عن طريق التعاقد أفضت إلى الاتفاق على إمكانية انتداب مدرّسين متعاقدين حسب حاجة المؤسسات التي تشكو نقصا في بعض الاختصاصات.

وأحال الكلمة إلى الأستاذ يوسف بن عثمان الذي أفاد أنه في إطار الاستعداد للعودة الجامعية 2016/2015 فتحت الجامعة عبر موقع الواب الخاص بها باب الترشح للتعاقد مع مدرّسين تونسيين حسب **عقد خاص بالطلبة المسجلين في دراسات الشهادة الوطنية للدكتوراه** بعنوان السنة الجامعية 2016/2015 (تسجيل ثاني أو ثالث أو رابع) **وعقد خاص بالمتحصلين على الشهادة الوطنية للدكتوراه** وقد تلقت مصالح الجامعة إلى حدود هذا التّاريخ أكثر من 3200 ملفا في مختلف الاختصاصات التي تحتاجها المؤسسات.

كما أوضح الأستاذ يوسف بن عثمان أن عملية التقييم ستتم عن طريق لجان أُحدثت للغرض وهي **لجنة الجامعة** التي ستتولى التنظيم والإشراف والمتابعة لأعمال **لجان الاختصاص** التي ستعهد إليها ملفات المترشحين للتدريس لتقييمها وفقا لشبكة معايير أُعدّت للغرض.

وأضاف أن الإعلان عن نتائج المقبولين سيكون عبر موقع واب الجامعة وسيتم مباشرة بعد إنهاء لجان الاختصاص لأعمالها والتثبت منها من قبل لجنة الجامعة.

وفي خصوص تركيبة اللجان أعلن الأستاذ نبيل السويسي أنها تتكون من رئيس الجامعة (رئيسا) ونائبيه وأساتذة متميّزين في مختلف الاختصاصات (أعضاء) مع إمكانية تدعيمها بمختصين عند الاقتضاء وطلب من رؤساء المؤسسات تحديد حاجياتهم بمزيد من الدّقّة.

وفي نفس الإطار، أوضح رئيس الجامعة أن دراسة ملفات المترشحين من المتعاقدين المتحصّلين على الدكتوراه ستأخذ بعين الاعتبار سنوات التعاقد قبل مناقشة الأطروحة وطلب رأي أعضاء

المجلس حول مسألة احتساب أو عدم احتساب سنوات التعاقد قبل المناقشة وقبول تجديد التعاقد أو رفضه. ورأى أعضاء المجلس أن تتم دراسة الملفات وتقييمها بناء على حاجة المؤسسات للاختصاصات مع مراعاة جانب الخبرة التي اكتسبها المعنيون خلال فترة عملهم بصيغة التعاقد قبل المناقشة.

وقد تفاعل أعضاء المجلس مع هذه المسألة مقترحين ما يلي:

- ضبط حاجيات المؤسسات في الاختصاصات المطلوبة بكل دقة.
- تدعيم لجان تقييم ملفات المدرسين المتعاقدين بأعضاء مختصين (يتم تعيينهم من قبل رؤساء المؤسسات) لمساعدة مديري الأقسام والأساتذة المتميزين على تقييم ملفات المترشحين لبعض الاختصاصات الدّقيقة.
- الموافقة على اعتماد ما جاء في شبكة المعايير التي تم إعدادها لتقييم ملفات المترشحين.
- مزيد النظر في مسألة احتساب أو عدم احتساب سنوات التعاقد قبل مناقشة الأطروحة بالنّسبة إلى المترشّحين الحاصلين على الدكتوراه.

III- نُقل الطلبة:

أوضح رئيس الجامعة أن عدد مطالب النُّقل إلى مؤسسات جامعة تونس المنار يعتبر مرتفعا جدا مقارنة بطاقة الاستيعاب حيث تجاوز 2700 مطلبا وأكد أن دراسة الملفات تتم عبر تطبيقة مُعدّة للغرض تعتمد طرقا موضوعية للتقييم تسند خلالها النقاط للملفات بناء على جملة من المدعمات منها مكونات الملف الصحي والاجتماعي وغيرها.

وطلب من رؤساء المؤسسات النظر في إمكانية الاستجابة لأكبر عدد ممكن من هذه المطالب ودعا إلى مزيد تحسيس الناجحين في الباكالوريا بأهمية اختيار التوجيه المناسب لهم.

IV- مناقشة أطروحات الدكتوراه:

أكد رئيس الجامعة على ضرورة احترام الآجال الخاصة بمناقشة الأطروحات معلنا عن تحديد تاريخ 30 سبتمبر 2016 كأجل أقصى لمنح شهائد الدكتوراه الخاضعة للنظام القديم.

وقد ناقش أعضاء المجلس آجال إيداع الأطروحات الخاضعة للنظام القديم مقترحين ما يلي:

- إيداع الأطروحات خلال شهر جانفي 2016 ومناقشتها خلال شهر جويلية 2016 ومنح الشهائد في 30 سبتمبر 2016، مع التأكيد على مراعاة الآجال من جهة وعلى ضمان جودة البحوث من جهة ثانية.

- صعوبة تعميم هذه الإجراءات على جميع المؤسسات باعتبار خصوصية كل منها واقتراح أن تتولى كل مؤسسة ضبط آجال إيداع الأطروحات مع احترام أجل 30 سبتمبر 2016 لمنح الشهائد.
- التمديد في آجال منح الشهائد إلى 30 مارس 2017 نظرا إلى ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في النظام القديم (خاصة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس).
- قبول ترسيم طلبة الدكتوراه نظام قديم ممن لم يتمكنوا من إيداع أطروحاتهم في الآجال المحددة في نظام "إمد" وذلك بعد تغيير موضوع الأطروحة والأستاذ المشرف عليها.

وبعد النقاش تم الاتفاق على اعتماد تاريخ 30 سبتمبر 2016 كأجل أقصى لمنح الشهائد وترك حرية تحديد آجال إيداع الأطروحات ومناقشتها للمؤسسات مع وجوب إعلام الطلبة المعنيين ومصالح الجامعة بهذه التواريخ.

V- إحداث مخابر ووحدات البحث:

تلقت مصالح الجامعة ثمانية مطالب إحداث مخابر بحث للفترة 2019/2016 وتسعة عشر مطلبا لإحداث وحدات بحث للفترة 2018/2016 ولاحظ رئيس الجامعة أن عديد المطالب من نفس المؤسسة تشترك في نفس الاختصاص العلمي والبحثي (خاصة في كلية العلوم بتونس) وطلب مزيد النظر في إمكانية دمج وحدات البحث المتقاربة في الاختصاص وتحويلها إلى مخابر.

وقدم السيد نبيل السويسي بسطة عن هذه المطالب ملاحظا وجود نقص في بعض الملفات يشمل المدرسين صنف"أ" خاصة في المؤسسات ذات الإشراف المزدوج (على غرار كلية الطب بتونس) نظرا إلى طبيعة التكوين بها، كما تمت الإشارة إلى نقص الباحثين في الدكتوراه في مجال الطب وإلى خصوصية إحداث وحدات بحث في المؤسسات شبه الطبية التي لا تخول لها التراتيب الجاري بها العمل ذلك بسبب عدم استجابتها للمعايير المطلوبة.

واقترح رئيس الجامعة بعث "**لجنة هياكل البحث**" تُعنى بدراسة وضعية مخابر ووحدات البحث وطرق تنظيمها وتسييرها، يُشرف عليها الأستاذ **نبيل السويسي** كممثل للجامعة وتتكون من رؤساء مدارس الدكتوراه. وقد تطوع لعضويتها الأساتذة: **حليمة المحجوبي وعائدة بورتبين والمهدي طريفة ولطفي البيطري** على أن يتم إضافة عضو من المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، وبعد النقاش وافق أعضاء المجلس على هذا المقترح مؤكدين ضرورة تنظيم اجتماع لهذه اللجنة في أقرب الآجال.

وبعد النظر في مطالب إحداث مخابر ووحدات البحث المشار إليها أعلاه وافق أعضاء المجلس على المطالب الواردة في القائمة المرفقة (انظر الملحق) وقرر تأجيل النظر في مطلبي كلية الطب بتونس

لإحداث مخبر "التصوير الطبي" ووحدة بحث "تصلب الشرايين وتقييم المخاطر القلبية المنجرّة عنه" إلى المجلس المقبل.

وفي نفس الإطار حث رئيس الجامعة على مزيد تحسيس رؤساء هياكل البحث بضرورة التنصيص على تسمية الجامعة في المنشورات العلمية.

VI- متفرقات:

1- مشروع دعم الجودة:

أكدت السيدة ليلى قلوز الخبيرة في الجودة على ضرورة احترام آجال 30 سبتمبر 2015 للتعاقد مع المستشارين المترشحين عن طريق الملفات لتقديم دورات تكوين في مجال الجودة وأعلنت عن انطلاق دورات التكوين خلال هذا الأسبوع ودعت إلى تشريك أكبر عدد ممكن من الإطار الإداري وإطار التدريس.

كما لاحظت أن بعض المؤسسات لم ترسل قوائما في إطار التدريس والإطار الإداري المقترح للتكوين وارجع الحاضرون ذلك إلى النقص في الموارد البشرية وصعوبة تأمين العمل المطلوب في حال تفرغ إطارها الإداري مدة أسبوع مغلق للتكوين.

وقد تم الاتفاق على مزيد إيلاء هذه المسألة العناية اللازمة وتمكين أكبر عدد ممكن من الأعوان من الاستفادة من هذه الدورات التكوينية.

2- مقترح إعادة تأهيل ماجستير في اللغة المطبقة في الإشارات:

أشار مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس إلى عزم مؤسسته إحداث ماجستير في اللغة المطبقة في الإشارات مؤكدا أهمية التكوين في هذا الاختصاص الوحيد على المستوى الوطني وأعلن عن موافقة الإدارة العامة للتجديد الجامعي على إعادة تأهيل هذا الاختصاص (لمدة سنتين) وبعد النقاش وافق أعضاء المجلس مبدئيا على هذا المقترح في انتظار موافاة الجامعة بملف التأهيل كاملا ووفق التراتيب الجاري بها العمل.

3- تسمية نواب العمداء والمديرين ومديري التربّصات:

أفاد رئيس الجامعة أنه تم التطرق إلى هذه المسألة في مجلس الجامعات وأن القائمات الاسمية لنواب العمداء والمديرين ومديري التربصات سيتم نشرها قريبا في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية مشيرا في هذا الخصوص إلى ضرورة السعي إلى تطوير القوانين الجاري بها العمل.

4- نقص التجهيزات المعدة للتدريس:

أكدت مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس على النقص في المعدات الموجهة للتدريس في مؤسستها وأفاد الأستاذ نبيل السويسي أنه بناء على طلب العروض المنجز منذ فترة في هذا الخصوص سيتم توفير المعدات المطلوبة في أقرب الآجال.

ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة بعد الزوال.

مقرر الجلسة :

عن الكاتب العام للجامعة

مدير المصالح المشتركة

أسامة الدشراوي

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاّوتي